Al-Adab Journal Issue. No (151) Supplement (December) 2024

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

The Role of Social Service Centers in the Emirate of Sharjah to Reducing Violence against Women: A Field Study

Safeya Mubarak AlKetbi
safeya.alketbi@gmail.com
Asst. Prof. Mohamed Sayed Bayomy (Ph.D.)
mbayoumy@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences

Copyright (c) 2024 (**Safeya Mubarak AlKetbi, Asst. Prof. Mohamed Sayed Bayomy (Ph.D.)**

DOI: https://doi.org/10.31973/g7d2rj28

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The research aimed to determine the role of women's protection centres in the Emirate of Sharjah, in terms of different types of violence against women. To achieve this, a questionnaire was prepared consisting of (9) items that measure the role of women's protection centres in dealing with violence and the most common types of violence that were dealt with. The study sample included (13) social workers, and the most vital finding is that there is a large and effective role for women's protection centres in reducing violence against them. The results also presented that there are multiple types of violence against women, the most prominent and widespread of which is physical and verbal violence, where their percentage reached 69.2%, and then alimony, which reached 23.1%. The most important causes of violence against women are Lack of awareness of the rights and duties of both spouses, the wife agreeing to violence because she is afraid of her family and society, the lack of religious motivation, and lack of understanding of the issue of guardianship in the correct sense. The most prominent results of the study on the causes of violence against women are the wife's educational level is higher than the husband's, and the fact that the woman does not work while her husband works, especially in the private sector.

The study suggests that to eliminate violence against women, education should be done about their rights and duties and encourage reporting of violence directed against them.

Keywords: Social Services - Protection centres - Violence - Women

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

دور مراكز الخدمة الاجتماعية في إمارة الشارقة للحدّ من العنف ضد المرأة: دراسة ميدانية

الباحثة صفية مبارك الكتبي
جامعة الشارقة –كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

د. محمد بيومي
أستاذ علم الاجتماع المشارك/جامعة الشارقة –كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت الدراسة إلى تحديد دور مراكز الحماية في إمارة الشارقة للحد من العنف ضد المرأة، من حيث عدد من العوامل المتغيرة دخل الأسرة، المستوى التعليمي، العمر، وطبيعة عمل الزوجين. ولتحقيق ذلك تم إعداد استبانه تكونت من (٩) فقرات تقيس دور مركز الحماية في تقديم الدعم والتوعية للحد من العنف الأسري، وأيضا التعرف على أكثر أنواع العنف التي يتم النظر فيها في المركز. شملت عينة الدراسة الاخصائيين الاجتماعيين لعدد (١٣) أخصائي في مركز حماية المرأة في الشارقة، ومن أبرز وأهم النتائج التي توصلت لها الدراسة، بأن مراكز حماية المرأة تؤدي دوراً مهماً وفعالاً في الحد من العنف ضد المرأة. وهناك أنواع مختلفة للعنف ضد المرأة، وأشهرها وأكثرها انتشاراً هو العنف الجسدي واللفظي إذ بلغت نسبتهم ٦٩.٢% وثم النفقة حيث بلغت ٢٣.١%. ثم التمييز والتفرقة، والعوامل الاقتصادية، والقيم الثقافية والتقاليد، ونقص التعليم والوعي مما يسبب مشكلات اجتماعية ونفسية. وتكونت الاستبانة من عدة محاور، تلخصت في عدد من الأسئلة التي تحقق أهداف الدراسة. بهدف جمع البيانات ذات الصلة بواقع الحياة الزوجية للنساء المعنفات وأسباب وآثار تعرضهن للعنف الأسري، وجاءت أبرز نتائج الدراسة في أن أهم أسباب العنف ضد المرأة:

- قلة وعي كلا الزوجين بالحقوق والواجبات
- رضا الزوجة بالعنف لخوفها من أسرتها والمجتمع
- قلة الوازع الديني وعدم فهم موضوع القوامة بالمعنى الصحيح

وتقترح الدراسة على المعنيين بمؤسسات الإيواء وحماية المرأة، الاهتمام بدعم كل الجهود التي تلفت الانتباه إلى ضرورة دعم حماية للمرأة ضد العنف، وحث المعنيين بالمرأة على القيام بدور فعال لخدمة هذه المشكلة.

الكلمات المفتاحية: الخدمات الاجتماعية – العنف – المرأة – مراكز الحمايةً

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المقدمة:

يعدّ العنف ضد المرأة ظاهرة عالمية، وقد بُذلت جهود كبيرة في السنوات الأخيرة لمواءمة التشريعات والاستراتيجيات والمبادرات الدولية والمحلية مع معايير حقوق الإنسان الدولية، من أجل الحدّ من جميع أشكال وأنواع العنف ضد المرأة ومنعه بصورة فعالة. وعلى الرغم من ارتفاع الوعي لدى المجتمع إلا أن هناك احصائيات تبين بأن تلك الظاهرة لا تزال موجودة، حيث تشير آخر إحصائيات منظمة الصحة العالمية وشركائها بخصوص تلك الظاهرة أن هناك امرأة واحدة من كل ثلاث نساء أي حوالي ٧٣٦ مليون امرأة تتعرض أثناء حياتها للعنف الجسدي وغيرها من قِبل الزوج، وهو عدد لم يتغير تقريبًا طوال العقد الماضي. (منظمة الصحة العالمية،٢٠٢١).

وقد لا تمس المشكلة المرأة بحد ذاتها بل تمتد إلى أبنائها وأسرتها مما يهدد استقرارهم الأسري، فالأسرة هي نواة المجتمع ولبنة بنائه الأساسية فبصلاح الأسرة يصلح المجتمع وفسادها يفسد المجتمع؛ لذلك مثل هذه الظواهر السلبية لها الأهمية والأولوية في الدراسة نظرًا لخطورتها على المجتمع ككل؛ ولذلك حظيت قضية العنف ضد المرأة ومشكلاته باهتمام كبير من المجتمع المحلي والدولي.

تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً كبيراً بشؤون المرأة وحقوقها، ويضمن دستور الإمارات حقوق المرأة، ويركز على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، بحسب طبيعته كل منهما. وتنتهج دولة الإمارات سياسات صارمة لمكافحة العنف ضد المرأة ترتكز على ثلاثة محاور شاملة: التوعية كإجراء وقائي للتصدي لظاهرة العنف، يليها تشديد العقوبات على مرتكبي العنف والتوفير الفعال للحماية للمرأة. أصدر المرسوم الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن مكافحة العنف الأسري.

وفي إطار دعم جهود دولة الإمارات في الحدّ من العنف ضد المرأة، ودعم حقوقها الإنسانية، قررت دولة الإمارات إنشاء مراكز للنساء المعنفات بمختلف إمارات الدولة، بهدف توفير الملاذ الآمن لهن في الدولة، وتزويدهم بالرعاية الصحية والنفسية والدعم الاجتماعي. من ضمن هذه المنازل: إيواء بإمارة أبوظبي، مؤسسة دبي لحماية المرأة والطفل ومركز الشارقة لحماية المرأة، والتي تهدف إلى حماية المرأة ورفع العنف عنها وتأمين حقوقها مع تقديم برامج اجتماعية ونفسية وصحية وإعادة تأهيلها لتتمكن من دمجها بالمجتمع، واعتمادها على نفسها.

فكان لابد من دراسة دور خدمات مراكز الحماية من الإيواء والتمكين في الحد من العنف ضد المرأة في مجتمع دولة الإمارات وبالتحديد في إمارة الشارقة. ولذلك يتبلور سؤال هذه الدراسة في محاولة تحديد دور وأثر مراكز الحماية في الحد من ظاهرة العنف ضد المرأة.

أولاً – مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها:

لقد اهتم العالم بحماية المرأة وتحقيق المساواة لها وتأمين حقوقها، وديننا الإسلامي الحنيف قد وضع أسس ما يعرف اليوم بحقوق الإنسان قبل أن تعرفها التشريعات الوضعية، وساوى بين الرجل والمرأة في التمتع بالحقوق والواجبات وتحمل التبعات والمسؤوليات، فالمرأة لها حقوق تساوي ما فرض عليها من واجبات كثيرة في المجتمع الإسلامي، قال: "وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ" (البقرة: ٢٢٨)، وقد صان الإسلام كرامة المرأة، فسلامة المرأة في الأسرة من سلامة أبنائها وعائلتها وسلامة مجتمعها كذلك، وقد أرسى هذه القاعدة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بقوله: "اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا" (البخاري: ٤٨٩٠) وقد كرر هذه النصيحة في أكثر من موضع كحجَّة الوداع عندما كان يعظ الآلاف من المسلمين لينقلوا عنه هذه الوصايا. ومن هنا فإن الاهتمام بدراسة العنف ضد المرأة يساهم في الاستفادة من نتائجه لحماية المرأة والأسرة منه، ومن الممكن أن يساعد على زيادة وعي الأفراد بالعوامل المؤدية له وكيف تؤثر في تشكيل شخصية من يمارسه وما يترتب على ممارسته من آثار مدمرة على الأسرة والمجتمع.

إن العنف ضد المرأة يشكل جريمة ضد الانسانية وعودة إلى أيام العبودية وانتهاكاً لكل مواثيق حقوق الإنسان، وانتهاكاً لدعوى الدين السماوي للرحمة وإعطاء الحقوق للمحرومين. تزايد العنف ضد المرأة المتزوجة في مجتمعاتنا العربية في السنوات الأخيرة. وفي تونس على سبيل المثال، بلغ عدد حالات العنف ضد المرأة حوالي ٦٢٨٤ حالة في النصف الثاني من عام ٢٠٢١، منها ٧٥.٥ % من البلاغات تتعلق بحالات العنف الزوجي، تعاني الأسرة التونسية كنموذج للأسرة العربية، من مشاكل على المستوى الأسري مما تؤثر بشكل واضح ومباشر على حقوق المرأة الأساسية منها الصحة النفسية والتوازن النفسي للأطفال. (وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن التونسية http://www.femmes.gov.tn)؛ لذلك وجب توجيه الأسرة والقائمين على شؤونهم من خلال برامج توعوية لكيفية التعامل الصحيح مع هذه الظاهرة حتى يتسنى لهم لمنع كافة أشكال العنف والانتهاكات ضد المرأة المتزوجة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تشير الاحصائيات العالمية التي نشرتها منظمة الصحة العالمية في أن واحدة من كل ثلاث نساء (٣٠%) في جميع أنحاء العالم قد تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من أزواجهن في حياتهن، ومعظم أعمال العنف يرتكبها أزواجهن. وعلى الصعيد العالمي، أفاد ما يقرب من واحد من كل ثلاثة (٢٧%) من شركاء النساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٩ عاماً أنهم تعرضوا لشكل من أشكال العنف الجسدي على يد أزواجهن. (منظمة الصحة العالميةhttps://www.who.int). إن وجود وزيادة أشكال مختلفة من العنف ضد المرأة المتزوجة يمكن أن يؤدي إلى انهيار التماسك الأسري، كما نعلم جميعا، الأسرة هي جوهر المجتمع، إذا ضعف استقرار الأسرة أو زعزع استقرارها، فقد يكون لذلك تأثير سلبي على الأسرة. ولأن الأسرة هي نواة المجتمع بأكملة، فإن الأدوار تكمل بعضها البعض، ولكل فرد دوره الخاص، كما تؤدي الأسرة دوراً اجتماعياً كبيراً ومؤثراً في المجتمع بأكمله.

وهنا تبلورت فكرة القيام بهذه الدراسة وذلك للتعرف على دور مراكز الحماية لمواجهة العنف ضد المرأة ويمكن تحديد مشكلة البحث وعلى النحو الآتي:

إبراز دور مراكز الخدمة الاجتماعية في الحدً من مشكلة العنف ضد المرأة. وسوف يتم الإجابة عن التساؤلات والأهداف الآتية:

- **تساؤلات الدراسة**

١- معرفة البيانات الديمغرافية للمعنفات في مراكز حماية المرأة؟

٢- ما أكثر أنواع العنف ضد المرأة انتشارا في إمارة الشارقة؟

٣- ما أهم أسباب العنف ضد المرأة؟

٤- ما الدور الذي يؤديه مركز حماية الخدمات الاجتماعية في الحدً من العنف ضد المرأة في إمارة الشارقة؟

٥- ما أهم المقترحات اللازمة للتغلب على العنف ضد المرأة؟

- **أهداف الدراسة**

هذه الدراسة تهدف إلى معرفة دور وأثر مراكز الحماية التابعة لدولة الإمارات، للحدُ من العنف ضد المرأة في إمارة الشارقة، ومن خلال تحقيق عدة غايات أهمها:

١. دراسة أسباب العنف في المركز بشكل تحليلي
٢. واقع الخدمات المقدمة للمعنفات بإمارة الشارقة بأنواعها
٣. معرفة الأضرار الاجتماعية من أثر العنف ضد المرأة
٤. معرفة المقترحات والتدخلات اللازمة للحد من العنف ضد المرأة

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثانياً- أهمية الدراسة ومسوغات اختيارها:

تستمد هذه الدراسة أهميتها في الكشف عن أضرار وآثار العنف ضد المرأة، وتأثيره في جودة الحياة الأسرية، وجودة قيام المرأة بأدوارها تجاه الأبناء خاصةً، في محاولةٍ للتعرف على أسباب العنف ضد المرأة وأنواعه والآثار الاجتماعية المترتبة عليه داخل الأسرة، لوضع آلية حماية ووقاية للأسرة.

وبينت دراسة (مؤسسة التنمية الأسرية:٢٠٢٠) وهي دراسة ميدانية تهدف للبحث عن أسباب الطلاق المبكر وتأثيراته على الأسرة في إمارة أبوظبي لعدد ٢٠٠ شخص من المطلقين، وتتضمن الدراسة عدد من أسباب الطلاق المبكر إذ تبين بأن السبب الأول هو نمط العلاقة الزواجية ثم جاء السبب الثاني وهو تصرفات الزوج والزوجة وكان السبب الثالث هو العنف الزواجي والعلاقات المضطربة، بالتعرف المعمق على أسباب العنف الزواجي في الدراسة إذ أتى في الدرجة الأولى هو الإهمال المقصود والتجاهل من قبل الزوج، ثم يأتي في الدرجة الثانية الحديث بصوت عال و مرتفع وغاضب بشكل متكرر، وفي الدرجة الثالثة قلة التواصل بين المطلقين، ثم يليه ضعف تعبير الزوج عن المشاعر تجاه الآخر، ويلية تعدد الزوجات وأخيرا إساءة الزوج بشكل متكرر لفظيا أو جسديا أو جنسيا أو جميعها، وتبين من الدراسة بأنه لا يوجد أي فروقات ذات دلالة إحصائية ذات ارتباط بعمر الزوج أو المستوى التعليمي أو مدة استمرارية الزواج أو صلة القرابة بين المطلقين. نستنتج من هذه الدراسة بأنه العنف ضد المرأة يشمل جميع الفئات العمرية والمستويات الإجتماعية والتعليمية وصلة القرابة بين المطلقين أو مدة استمرار الزواج بينهم. وهي مشكلة تشكل عقبة رئيسية أمام المجتمع. وتتضح هذه الأهمية على مستويين وهما كالتالي:

الأهمية النظرية

من الواضح أن أهمية الدراسة جاء من إبراز مساهمتها في تركيز الأدب الاجتماعي حول ظاهرة العنف ضد المرأة، وأسبابها من وجهة نظر الزوجات المعنفات في إمارة الشارقة والتي تزايدت في الآونة الأخيرة بشكلٍ واضحٍ، وتأمل الباحثة أن تسهم هذه الدراسة في دعم الباحثين نحو إجراء دراسات معمقة حول ظاهرة العنف ضد المرأة وأسبابها وتأثيرها، وذلك بصورة عملية وشاملة على الاستقرار الأسري بما يسهم في تحقيق التراكم المعرفي والبحثي لنتمكن من فهمها وتفسيرها، وامتلاك بيانات تساعد على التنبؤ بها مستقبلاً، للتحكم فيها والسيطرة على آثارها السلبية، من خلال اختبار مقالات نظريات علم اجتماع الأسرة على موضوع الدراسة في محاولة لتقديم برامج وقائية وعلاجية لمعالجة مشكلة العنف ضد المرأة. وتشكل هذه الدراسة رافدًا علميًا يمكن الباحثين الاجتماعيين من مساعدتهم في دراساتهم لمثل

هذا الأنواع من الدراسات، وتزويد الجهات الحكومية المعنية بشؤون المرأة وحمايتها في جميع إمارات الدولة بهذه الدراسة الاجتماعية للاستفادة من نتائج الدراسة.

الأهمية التطبيقية:

إن أهمية هذه الدراسة في كونها معالجة لظاهرة العنف ضد المرأة، وأثرها في جودة الحياة الأسرية، تلك الظاهرة التي تعوق نهوض المجتمع وارتقائه ومحاولة القضاء عليها من خلال:

١. الاستخدام الأمثل لنتائج الدراسة في إعداد مجموعة من برامج التوعوية لرفع جودة الحياة بين الزوجين والحد من ممارسة العنف ضد الزوجات.

٢. بحث آلية حل هذه المشكلات، ونشرها على المراكز الحماية الاجتماعية المعنية للبحث في نتائج فاعليتها.

٣. تجهيز عدد من البرامج الوقائية تهدف للتصدي للآثار السلبية لهذه الظاهرة من خلال برامج ودورات تزيد من الوعي الصحيح بكيفية معاملة الزوجات.

٤. نشر الوعي لأفراد المجتمع حول الآثار السلبية على العنف ضد المرأة ، والتوعية بأهمية مكافحة تلك الظاهرة ومحاولة القضاء عليها.

ثالثاً – الإطار النظري للدراسة:

في عام (٢٠٢٠)، أثرت جائحة كوفيد-١٩ على حياتنا بكل الطرق تقريبا وفي كل مكان، فيما دخلت البلدان في حالة إغلاق وقيّدت الحركة لاحتواء انتشار الفيروس. مع إغلاق الأبواب وبدء العزلة، بدأت التقارير عن جميع أنواع العنف ضد المرأة، حتى قبل أن يصيبنا فيروس كورونا، تعرضت ٢٤٣ مليون امرأة وفتاة للإيذاء من قبل شركائهم الحميمين في العام الماضي. وقد أدت جائحة كوفد-١٩ إلى مفاقمة العنف، فيما تعثرت خدمات الدعم وأصبح الوصول إلى المساعدة أكثر صعوبة. (طرق يمكنك من خلالها إنهاء العنف ضد المرأة، حتى في أثناء الجائحة، ٢٠٢٠)

ودور مراكز الحماية الاجتماعية في الحد من العنف ضد المرأة، يرتكز على عدد من المفاهيم والنظريات التي تساعد في فهم وتحليل هذه الظاهرة. ومن هذه النظريات:

١ – نظرية العنف المبني على النوع الاجتماعي: يؤيد هذه النظرية عدد من العوامل الاجتماعية والثقافية التي تساهم في العنف ضد المرأة، ومن هذه العوامل، التحيز على أساس الجنس، والقوانين التمييزية، والتحولات الاقتصادية وأيضا الثقافية التي لها تأثير واضح في العلاقات بين الجنسين.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٢- نظرية النظم الاجتماعية: تركز هذه النظرية على الدور المحدد التي يسندها المجتمع والثقافة للرجال والنساء. إن الأنظمة الاجتماعية تميل الى الرجال من خلال منحهم السلطة والسلطة قد تسوغ العنف ضد المرأة. تسعى النظرية إلى فهم كيف تؤدي الهياكل الاجتماعية إلى تفاقم العنف والتأثير في حقوق المرأة.

٣ -نظرية المنظور النسوي: تركز هذه النظرية على تحليل العنف ضد المرأة، في سياق قوة الرجل وتفوقه. تقدم النظرية منظورًا نسويًا يؤكد على أن العنف ضد المرأة ليس مجرد مشكلة فردية، بل هو نتيجة مباشرة للطبيعة الهرمية للعلاقات بين الجنسين والتمييز الذي تعاني منه المرأة.

٤ -نظرية العوامل المؤسسية: هذه النظرية تركز على دور المؤسسات الاجتماعية في الحد من العنف ضد المرأة، وتشمل بعض من المؤسسات المحلية، الوطنية، الدولية مثل مراكز الحفظ والقانون والقضاء. وتحلل هذه النظرية كيفية تأثير هذه المؤسسات على تقديم الدعم للنساء المعنفات.

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية

١-حسب دليل التشريعات بالعنف ضد المرأة (إصدار شعبة النهوض بالمرأة) وهو دليل يوفر إرشادات مفصلة لجميع أصحاب المصلحة لدعم اعتماد السياسات لمنع العنف ضد المرأة، وتعاقب مرتكبيه، بما ينسجم مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأحد من النواتج الأساسية الخمس التي تهدف إلى تحقيقها حملة الأمين العام "اتحدوا لإنهاء العنف ضد المرأة" في جميع البلدان. يتضمن دليل التشريعات الأُطر السياسية والقانونية منها الإقليمية والدولية، التي تلزم الدول بسن قوانين شاملة وفعَّالة ومن ثم تنفيذها للتصدي للعنف ضد المرأة. (أميرة سيد محمد البدري، ٢٠٢٢)

٢" -دليل التشريعات المتعلقة بالعنف ضد المرأة" وهو موجز يبين الحدّ من العنف ضد المرأة والفتيات ويشدد على الإصلاح القانوني للوقاية ومكافحة هذا العنف. يستند التحليل إلى دراسة أجريت في عام (٢٠٢٠)، ومؤشر (RCSO) للمرصد الإقليمي لمؤسسات المجتمع. يهدف الملخص إلى تقديم توصيات للحكومات للمساهمة في التغيير من خلال تحسين القوانين. ويوصي الملخص بإصلاح الإطار القانوني من خلال إزالة التمييز واعتماد قانون شامل للحدّ من العنف ضد النساء. يجب أن يكون هذا القانون شاملاً ويضمن الوقاية والحماية وسبل الانتصاف والعلاج ومقاضاة الجناة والتعاون بين الأطراف المعنية. يعد

اعتماد قانون محدد وشامل أمرًا أساسيًا للحدّ من كافة أشكال العنف ضد المرأة. (المتحدة، ٢٠١٠)

٣- دراسة "واقع العنف الأسري ضد المرأة – مملكة البحرين" أُعدت هذه الدراسة لمشكلة العنف ضد المرأة في مملكة البحرين، ولتبيان جزء من حجم هذه المشكلة وحيثياتها وأسبابها بحسب نتائج الاستبيانين الإلكترونيين اللذين أطلقهما مركز تفوق الاستشاري لدعم قضايا النساء بالتعاون مع جمعية ملتقى الشباب البحريني لفائدة هذه الدراسة، وعينة استمارات حالات نساء متضررات من العنف الأسري، والتي استندت من المراكز الأهلية لتقديم الاستشارات الأسرية والمساعدة القانونية للمعنفات، فضلا عن التقارير السنوية من جمعية العمالة الوافدة الخاصة بالعنف الواقع على العاملات المنزليات في مملكة البحرين وتغطي الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٥ علما بأنه ولإثراء هذه الدراسة تمت مخاطبة الجهات الرسمية التي تقدم خدمات استشارية قانونية ونفسية وخدمات إيواء للمعنفات للحصول على إحصائيات عن حالات العنف الواردة لها ولم نلق استجابة، واستعضنا عن ذلك بالإحصائيات ذات الصلة المنشورة بالمواقع الإلكترونية للجهات الرسمية وبالصحف المحلية. (الفردان، ٢٠١٦)

تم إجراء مجموعة من الدراسات الميدانية عن العنف ضد المرأة ودور مراكز الحماية في معالجة هذه المشكلة، ومن بينها هذه الدراسة (أبو شامة، عباس ٢٠٠١) التي تم تقديمها ضمن أعمال مؤتمر " الوقاية من الجريمة في عصر العولمة " الذي تنظمه كلية الشريعة بجامعة الإمارات، تبين أن العنف موجود في الأسر العربية بمعدلات متفاوتة، ولكن من الصعب قياس العنف لعدم وجود معلومات كافية، فإن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الأسرة العربية تنعكس أيضا في تفكك بعض الأسر، وسيطرة الثقافة الغربية، والتخلي عن العادات التقليدية. العنف في الأسرة يكون غالبًا من الزوج للزوجة في المقام الأول ثم مع الأبناء، كما أن الأسر الفقيرة أو في الدرجة الاجتماعية الأقل هم الأكثر عرضة للعنف الأسري، إلى جانب أن كثير من التشريعات في الدول العربية تعدّ جريمة العنف الأسري جريمة مخففة.

وأيضا دراسة (هلال، محمد ناجي ٢٠٠٧) هذه دراسة ميدانية تهدف إلى معرفة واقع العنف الأسري في مجتمع الإمارات العربية المتحدة، ومعرفة أسبابه ودوافعه وأخطر أشكاله، ووضع التوصيات المناسبة للحد من العنف الأسري، وقد توصل إلى عدة نتائج منها أن انتشار العنف الأسري بين الأسر التي تتسم بكبر الحجم نسبيًا وتنتمي إلى الطبقة الوسطى، أضف إلى ذلك تنوع ممارسات العنف الأسري من السخرية والاستهزاء والضرب أو التهديد

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

بالضرب، وأكثر الأفراد تعرضًا للعنف الأسري هم الأبنة ثم الزوجة، في حين أن أكثر الأفراد ارتكابًا لأعمال العنف كان الزوج والابن.

أما دراسة (الأطرش، حنان ٢٠١٠) هي دراسة ميدانية تهدف إلى دراسة العنف ضد المرأة وأثرها في الصحة النفسية في قطاع غزة، أن العنف بأشكاله من أكثر العوامل التي تؤدي إلى التفكك الأسري، وهدم العلاقة بين الزوجين ولاحقًا بين الأولاد، والآثار السلبية التي يخلفها العنف في الأسرة، كانت الدراسة (عزيزو، علي ٢٠١٨) وهي دراسة ميدانية وتهدف إلى تحليل وتقييم فعالية مراكز الحماية للمرأة في الجزائر ومدى تأثير العنف على مشاركتها في مختلف النقاط الحياتية، قد ذكر الباحث في دراسته فعالية النظام لحماية المرأة الجزائرية، ودعم إشراكها في مختلف جوانب الحياة، أن للعنف على المرأة له آثار وأسباب وقد لخصها في عدة أسباب منها إقتصادي وتربوي وبيئي وثقافي.

إن هذه الدراسة (هلال، ناجي ٢٠١٨) هي دراسة ميدانية تهدف إلى معرفة أفراد الأسرة الأكثر ارتكاباً للعنف ومدى التأثير النفسي على المرأة. ولخصت الدراسة إلى أن الشخص الأكثر شيوعا في مجتمع الدراسة الذي ارتكب العنف المنزلي هو الزوج. كما كشفت الدراسة عن وجود نمط من العنف الجسدي المرتبط بالعنف النفسي الذي يتعرض له العينة في مجتمع الدراسة. وأظهرت هذه الدراسة (النقبي، هدى ٢٠١٨) وهي دراسة ميدانية هدفت إلى معرفة أنماط وأسباب العنف ضد المرأة ، أن العنف النفسي وآثاره الذي يمارسه الأزواج ضد زوجاتهم هو أحد هذه الأنماط. ومن أكثر الأنماط شيوعاً لدي عينة الدراسة قيام الزوج بحرمان زوجته من حقها في زيارة الأهل والأقارب والتهديد بالطلاق مما يسبب لها ضغوطاً نفسية.

أما دراسة (جنيدي، مبروك ٢٠١٩) فهي دراسة ميدانية تهدف إلى دراسة آلية التنفيذ الدولي للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أنواع العنف ضد المرأة، إن صدور الاتفاقيات الدولية للقضاء على جميع أنواع العنف ضد المرأة قد أسهمت بطريقة إيجابية في حماية حقوقها المختلفة، وهذا يدل على أن إحصائيات العنف ضد المرأة ليس قليل بل إنه يحتاج إلى نظام وآلية حماية باعتبار المرأة فرد بالمجتمع ونصفه الآخر.

وكانت دراسة (الزين، إبراهيم ٢٠١٩) وهي دراسة ميدانية تهدف بحث عوامل العنف الأسري، وكانت نتائج الدراسة من خلال التساؤل المتعلق بالآثار المترتبة على حدوث العنف الأسري في عينة الدراسة، وأظهرت الدراسة وجود آثار نفسية ناتجة من العنف الأسري، وما يصاحبها من مشكلات نفسية تعَد الأشد خطورة على المرأة وخاصة إحساسها بالدونية والعجز وعدم الشعور بالأمان، مما يجعلهن يلجأن إلى التمارض كوسيلة لإخفاء حالة العنف

خوفاً من لوم المجتمع، وكذلك تنخفض قدرة المرأة المعنفة على رعاية أطفالها لإحساسها أنهم السبب في استمرارها في تلك العلاقة الزوجية السيئة، وأن الأطفال الذين يخبرون العنف الأسري يصبحون ممارسين للعنف عند البلوغ.

وأيضا دراسة (الطاهر ٢٠٢٠) وهي دراسة ميدانية تهدف إلى توضيح الاستقرار الأسري وانعكاسه على جودة الحياة الاجتماعية وعرض الباحث خلال دراسته مفهوم الاستقرار الأسري ومقوماته وتضمن المقومات المعاشرة بالمعروف الذي يؤدي الى الاستقرار الأسري ويقوي من العلاقات الاسرية داخل نسق الأسرة. ودراسة (شفلوت، جعفر ٢٠٢١) وهي دراسة ميدانية تهدف إلى تحديد أنماط العنف الأسري وأسبابه والعوامل التي ترتبط بطرق الحد منه، ومن الفرضيات التي وضعها الباحث بأن هناك علاقة ارتباطية بين جرائم العنف والتفكك الأسري، فكانت نتائج الدراسة بأن السبب الذي جعل الخلافات الزوجية الحادة والمشاجرات وانعدام الحوار في الأسرة من أهم العوامل المرتبطة بجرائم العنف الأسري.

وأيضا دراسة (Richie 2004) وهي دراسة ميدانية تهدف إلى البحث عن أسباب العنف ضد المرأة، ومن نتائج الدراسة وجود مجتمع أكثر وعيًا بظاهرة العنف ضد المرأة والعنف الأسري، وذكرت الباحثة كذلك تعاون النساء في جمع البيانات، وأكدت على أهمية الوعي لدى المجتمع والمرأة بشكلٍ خاصٍ برفض كل أشكال العنف وعدم التكتم خوفًا من هيمنة الذكور.

تبين بعد مراجعة لعدد من الدراسات السابقة، بأن غالبية الدراسات تتوافق الدراسات مع دراستي في أن العنف ضد المرأة يعدّ ظاهرة اجتماعية يعاني فيها جميع المجتمعات البشرية. إذ تتفق دراسة (هلال، ٢٠١٨) مع موضوع دراستي حول أن الإناث هم الأكثر تعرضًا للعنف الأسري، وتأثير العنف ضد المرأة وأثره في الاستقرار الأسري، إذ كانت من نتائج الدراسة الإيذاء النفسي للمرأة مما يؤدي إلى اختلال أمن الأسرة واستقرارها. وتتفق دراسة (النقبي، ٢٠١٨) مع دراستي، بأن العنف الموجه للمرأة بأشكاله المختلفة يؤدي إلى زعزعت استقرار الأسرة من حيث ضعف المرأة لأدائها بدورها داخل الأسرة بسبب الضغوطات والعنف الموجه لها.

وتتشابه مع دراستي في أنه مازال هناك عنف ضد المرأة وما زلنا بحاجة إلى آليات تطبيق للحد من العنف ومن جميع أنواع العنف ضد المرأة، وأيضا تتفق دراسة (الزين، ٢٠١٩) مع محور دراستي من خلال نتائج العنف ضد المرأة، وأثاره على الأبناء، فقد لوحظ أن غالبية الأطفال المتنمرين في المدرسة والذين يمارسون السلوك العدواني، هم أطفال

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

تعايش على الإيذاء النفسي والجسدي، فقد يشاهدون العنف الواقع على والدتهم في الأسرة مما يخلق لهم جو من الخوف والفزع وعدم الاستقرار. وكذلك تتشابه دراسة (الطاهر، ٢٠٢٠) مع دراستي في توضيح مفهوم الاستقرار الأسري وايضا توضيح أسباب عدم الاستقرار الأسري عدم المعاشرة بالمعروف.

كما أن هناك دراسات تتحدث عن عدم الاستقرار الأسري وأسبابه وهذا ما أسعى للبحث عنه في دراستي من أثر العنف ضد المرأة وعدم تحقق الاستقرار الأسري بالأسرة وآثاره الاجتماعية. ولكن إختلاف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، بأنها أكثر تحديدًا وتخصيصًا لجانب العنف الأسري ضد المرأة المتزوجة فقط وفي مدينة الشارقة بالتحديد كما أنها تناقش أثر ذاك العنف على جودة العلاقات الأسرية وجودة تأدية المرأة لأدوارها الزوجية مما يجعلها أكثر عمقًا، وتحاول الإسهام في رسم آليات وسياسات من شأنها التصدي لتلك الظاهرة أو على الأقل الحد من تأثيراتها الخطيرة من خلال زيادة وعي المجتمع بخطورتها.

كما يوجد اختلاف وتنوع في المناهج المستخدمة في الدراسة، وتبحث الدراسات حول تمكين المرأة ومساواتها بالمجتمع ووضع دستور يحمي المرأة ويضمن لها حقوقها، وأن الخلل أو القصور في توفر الحماية اللازمة يؤثر سلبًا على المرأة في أسرتها وعلاقاتها الاجتماعية وأيضًا على المجتمع بشكل أكبر.

ولقد أولت دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً كبيراً بالأسرة، فقد سخرت لها عديد من الإمكانيات للارتقاء بجودة حياتها على عدد من المجالات منها الصحية والاجتماعية والتعليمية، ووضعت عدد من التشريعات لدعم المعنفات، وأنشأت مراكز الخدمات الاجتماعية لرعاية واحتضان النساء المعنفات، وذلك لتوفير حياة سليمة ومتوازنة. تضع هذه المراكز أهداف مختلفة منها علاجية او وقائية أو تنموية. وتتعامل مراكز خدمة المجتمع مع العديد من الحالات والظواهر الاجتماعية لإيجاد حلول للإشكاليات الاجتماعية من خلال آليات علمية منظمة ليمارسها الأخصائيون الاجتماعيون، ليكونوا قادرين على تقديم خدمات علاجية ووقائية وإنمائية تساعد على تلبية ومقابلة احتياجات المرأة المعنفة على وجه الخصوص. إن عمل الخدمة الاجتماعية مهيأ للقيام بدور أساسي في محكمة الأسرة ومكاتب تسوية المنازعات بما لديه من تاريخ وبيانات معرفية ومبادئ عامة كدليل للعمل والسلوك المهني وخبرات للممارسات المهنية.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

٤ – دراسة " The Role of Women's Shelters in Combating Violence against Women" وهي عبارة عن مراجعة أدبية تأليف: Silvia De Dominicis, Begoña Fernández-Costales, Andrea Mohedano Roldán وتتناول دور مراكز الإيواء في مكافحة العنف ضد النساء. يهدف البحث إلى فهم وتحليل دور مراكز الإيواء لتوفير الدعم والحماية للمرأة المعنفة.

وتشمل الدراسة عدد من الموضوعات منها:

أ. دور مراكز الإيواء في تقديم الدعم الطارئ والمأوى للنساء اللاتي يعانين من العنف. وتعزيز استقلالية النساء وبناء قدراتهن. مع تعزيز التعافي النفسي للنساء.

ب. العقبات التي تواجه مراكز الإيواء وآلية التعامل معها. ثم تقييم فعالية مراكز الإيواء في تحقيق أهدافها وتحسين الحياة النفسية والاجتماعية للمعنفات. ركزت الدراسة على الأدوار المهمة التي تؤديها مراكز الإيواء للمعنفات للحد من العنف ضد النساء، ودعم وتعزيز هذه المراكز وتوفير الموارد اللازمة لها.

٥– دراسة " The Role of Domestic Violence Shelters in Reducing Revictimization" تأليف: Cris M. Sullivan, Suzanne C. Swan, T. K. Logan, Lisa A. Snow, and Janice R. Peterson و الهدف الرئيسي منها هو فهم فعالية ملاجئ العنف المنزلي في تقليل خطر إعادة التعرض للعنف لضحايا العنف الزوجي. توفر ملاجئ العنف المنزلي فوائد فورية ومحددة للبالغين والأطفال الذين يواجهون العنف والبيت الذي لا يأويهم، مثل السلامة والإرشاد والاتصال بالموارد. يواجه الناجون من العنف الزوجي غالبًا عدم الاستقرار السكني، ويتم الإبلاغ عن عدم وجود مساكن آمنة وبأسعار معقولة كأحد العوائق الرئيسية لترك الشريك المعتدي. كما أن العنف الزوجي هو سبب رئيسي للشوارع للنساء. لذلك، فإن فهم فعالية ملاجئ العنف المنزلي في تقليل إعادة التعرض للعنف ضروري لتحسين السلامة والرفاهية لضحايا العنف الزوجي. يمكن أيضًا أن تساعد الأبحاث في هذا المجال على تطوير تدخلات تستهدف عدد من القضايا التي تخدم في العنف الزوجي، وتستهدف ليس فقط العوامل المتعلقة بالمعتدين ولكن أيضًا الضحايا.

٦– دراسة " The Role of Community-Based Organizations in Addressing Partner Violence" تأليف: Cris M. Sullivan and Jennifer L. Davidson والهدف الرئيسي منها فهم دور المنظمات الإجتماعية لمكافحة العنف ضد المرأة وتقديم الدعم للمعنفات. يمكن للجهات الاجتماعية مثل العاملين في قطاع صحة المجتمع، أن

يساعدوا في توفير الدعم النفسي وأيضا الاجتماعي والمساعدة للوصول إلى الموارد اللازمة للمعنفات. كما يمكن للمنظمات المجتمعية أن تساعد في تغيير الثقافة والمجتمعات التي تسهل العنف الزوجي. ويمكن للمنظمات توعية المجتمع بأن العنف الزوجي غير مقبول وتشجيع الناس على الإبلاغ عن العنف الزوجي. لذا يمكن أن تساعد هذه الأبحاث في تحسين الفهم لدور الجهات في مكافحة العنف ضد المرأة، وتحسين الدعم المتاح للمعنفات.

التعليق على الدراسات السابقة

يساعدنا البحث حول أهمية مراكز الحماية على فهم الأساليب والإجراءات التي يمكن اعتمادها للحد من العنف ضد المرأة، وتقديم الدعم اللازم للنساء الاتي يتعرضن للعنف. وتساعد هذه الدراسات في تحديد العوامل التي أدت إلى العنف ضد المرأة، وتحديد الخدمات التي تحتاجها النساء اللاتي يتعرضن للعنف. يمكن أن تساعد هذه الدراسات أيضاً في تحديد بعض العوامل التي تساعد على عدم الإبلاغ عن العنف وتحديد العوائق التي تواجهها المرأة عند طلب المساعدة. تساعد هذه الدراسات في تحديد الأدوات والبرامج التي يمكن استخدامها لتحسين الوصول إلى الخدمات والدعم اللازم للنساء اللاتي يتعرضن للعنف، ولتشجيع المعنفات على الإبلاغ عن العنف والحصول على المساعدة. بشكل عام، تساعد هذه الدراسات على تحسين الخدمات والدعم للنساء اللاتي تعرضن للعنف.

رابعاً – الإطار التصوري للدراسة:

تتضمن الدراسة عدداً من المفاهيم نوضحها على النحو الآتي:

مفهوم العنف: العنف لغةً: مصدر عَنُفَ، عَامَلَهُ بِعُنْفٍ: بِشِدَّةٍ وَقَسَاوَةٍ، عَامَلَهُ بِشِدَّةٍ وَعُنْفٍ أَوْ لاَمَهُ وَعَيَّرَهُ.

معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية :أن استخدام القوة، استخداماً غير مشروع للقانون والذي من شأنه التأثير على إرادة شخص ما. (بدوي، أحمد زكي: ١٩٨٦، ص٤٤١).

تعرفه الأمم المتحدة على إنه الاستخدام المتعمد للتهديد أو القوة الجسدية، مما يتسبب أو قد يتسبب بالإصابة أو الأذى النفسي، أو الحرمان. (العموش، أحمد فلاح: ٢٠٠٧، ص١٥).

في علم الاجتماع: ظاهرة العنف ظاهرة اجتماعية وهي عدد من الأفعال التي يقوم بها الفرد، يلحقون الأذى بالآخرين من لتحقيق مصالح معنوية ومادية. (فرج، أمير: ٢٠١١، ص٥٥).

في القانون: يعتبر العنف على أنه الأستعمال الغير القانوني لمجموعة من الوسائل لتحقيق أهداف شخصية واجتماعية، مثل استخدام القوَّة الجسدية الغير مشروع والغير قانوني، بهدف الأعتداء والإساءة والتخريب والتدمير، فالعنف قد يقع على المرأة والطفل داخل الأسر والمجتمع المحلي ولابد من ردعه. (أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف: ٢٠٠٨، ص٢٢).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يُعرف العنف ضد المرأة بأنه: " أي فعل يقترفه الزوج و ينجم عنه ضرر أو أذى نفسي أو جسدي أو مالي للزوجة، ومنها التهديد أو الإكراه أو الحرمان " (أبو نجيلة ٢٠٠٧: ص١٩٦).

والتعريف الإجرائي للعنف ضد المرأة في الدراسة : بأنه العنف الموجه للمرأة المتزوجة وتأثيراته النفسية والاجتماعية والاقتصادية

مفهوم التأثير: الأثر لغةً مصدر أثر وهو ما بقي من رسم الشيء، وأثر فيه أي ترك به أثرًا، فالأثر هو ترك علامة واضحة في المؤثر فيه، سواء كانت العلامة حسية أو معنوية. (الرازي، محمد: ١٩٨٨: ص١٢)، وتعرف الآثار الاجتماعية بأنها: تأثير الآخرين الذي يؤدي إلى اتباع أمر يجعلنا مرتبطين بهم ومقبولين من قِبلهم، وهذا غالبًا يؤدي إلى القبول العام للمعايير الاجتماعية، والتي تشير إلى الأسس غير مكتوبة والتي تحكم سلوكهم الاجتماعي، وتعتبر هذه معايير سلوكية مألوفة يتشاركها المنتمون لثقافة ما بصورة موسعة. (السيد، عبد العاطي، ٢٠٠٣، ص١٣)

وتعرف الدراسة العنف ضد المرأة إجرائيا: بأنه العنف ضد المرأة المتزوجة والذي يرتبط بـ أذى بدني أو نفسي أو إجتماعي أو اقتصادي.

مفهوم الخدمة الاجتماعية إجرائياً: بأنها المراكز أو المؤسسات المختصة بتقديم الخدمات الاجتماعية للمجتمع والأسرة ومساعدتهم في حل مشاكلهم الاجتماعية والنفسية.

ويعرف الأخصائي الاجتماعي بأنه :هو المتخصص المؤهل علميا من إحدى الجهات المتخصصة في الخدمة الاجتماعية نظريا، وحاصل على تدريب عملي على أساليب الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في المؤسسات، ليصبح قادرا على ممارسة عمله سواء أكانت علاجية أم وقائية أم إنشائية " (أبو المعاطي، ٢٠٠٠، ص ١٥٣).

مفهوم الأخصائي الاجتماعي إجرائيا : بأنه الشخص المتخصص في تقديم الخدمة الاجتماعية ويمتلك المهارات والمعارف والخبرات والقدرات التي تمكنه من تقديم الخدمات للمستفيدين.

ويعرف الاستقرار الأسري بأنه: "علاقة أسرية تقوم على تفاعل دائم بين جميع أفراد الأسرة، والتي تهيئ للأبناء حياة اجتماعية وثقافية مناسبة لإشباع حاجاتهم في مختلف مراحل نموهم، وتتسم هذه العلاقة الأسرية بسيادة التعاون والمحبة والديموقراطية بين جميع أفراد الأسرة في إدارة شؤونهم الأسرية، ما يدعم العلاقات الإنسانية ويحقق أعلى درجات التقارب والتماسك داخل الأسرة" (نجلاء، مسعد: ٢٠٠٠، ص١٨).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

خامساً- الإجراءات المنهجية للدراسة

١- أسلوب الدراسة:

واعتمدت الدراسة وصف المشكلة، بدءاً من تعريفها، وشكلها وصورتها، والدوافع وراءها، مع التركيز بشكل خاص على أثرها الاجتماعي في إمارة الشارقة. منهجنا وصفي هو توضيح موقف القضاء والحكومة لقضية العنف ضد المرأة، من خلال كافة السياسات والتشريعات ودستور الإمارات، بشأن الاستراتيجيات المتعلقة بوضع وحقوق المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة. لبيان موقف القضاء والحكومة من مشكلة العنف ضد المرأة ، استنادا لنص قانون الأحوال الشخصية الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة، حسب المادة (٥٥) حقوق الزوجة على زوجها والتي نصت على الآتي:

١. الإنفاق على الزوجة
٢. عدم التعرض لها من إكمال دراستها
٣. عدم المنع لزيارة أهلها وأخواتها
٤. عدم أخذ مالها الخاص
٥. عدم إيذائها مادياً ومعنوياً
٦. العدل في حال أكثر عن زوجة

٢- مجتمع الدراسة وحدوده:

جميع الأخصائيين الاجتماعيين في مركز حماية المرأة (قوارير سابقا) التابع لدائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة والذي تم تأسيسه عام ٢٠١١، ويهدف إلى دعم وضمان حماية المرأة بإمارة الشارقة، وتوفير حياة كريمة مناسبة لهم، وتقديم استشارية وتوعوية وقانونية واجتماعية بحقوقها وتمكينهم من العيش باستقلالية من خلال توفير البيئة المناسبة، لتلبي احتياجاتهم النفسية والاجتماعية والأمنية بطريقة مؤقتة لحين تحسن ظروفهم، ويتم في هذا المركز إعادة تأهيل النساء والفتيات المعنفات، اجتماعيا ونفسيا ومهنيا، ودمجهم في المجتمع.

٣- عينة وحجم الدراسة وطرائق اختيارها:

أولاً: تطبيق الدراسة على جميع الأخصائيين الاجتماعيين بمراكز حماية المرأة في إمارة الشارقة والبالغ عددهم ١٨ أخصائي ومرشد اجتماعي، وبلغ عدد المستجيبين منهم ١٣ باحث اجتماعي.

ثانياً: ٥٠ فرداً من النساء المعنفات المستفيدين من برامج وخدمات مراكز حماية المرأة في إمارة الشارقة والذين تم اختيارهم عشوائياً من خلال قاعدة بيانات المركز.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٤- طرائق الدراسة وأدواتها

بناء الاستبانة:

تم تصميم الاستبانة وبنائها انطلاقاً من موضوع الدراسة وأهدافها وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات والمعلومات المرغوب الحصول عليها، وذلك بعد القراءة المتأنية لما أتيح للباحثة من الأدبيات – كتب وبحوث ودراسات علمية ورسائل جامعية–في مجال الدراسة الحالية، وقد اشتملت الاستبانة (انظر الملحق رقم ٣) على ما يلي:

الجزء الأول: وشمل بعض البيانات (المتغيرات) الأولية عن أفراد عينة الدراسة: وهي متغيرات مستقلة تم وضعها في مستوى قياس " أسمى Nominal أو رتبي Ordinal "، وشملت على بعض البيانات الأولية (الخصائص الشخصية) عن أفراد عينة الدراسة وهي (الجنس، فئات العمر، الجنس، المستوى التعليمي، المؤسسة التعليمية، منطقة السكن، الحالة العملية).

الجزء الثاني: ويشمل على متغيرات الدراسة الأساسية: وهي متغيرات تابعة تم وضعها في مستوى قياس "فئوي Interval"، وشملت المتغيرات الأساسية (٤١) عبارة موجه إلى أفراد الدراسة، موزعة على ثلاثة محاور رئيسية كما يأتي: آلية التسجيل في البرنامج، مستوى تنمية مهارات الشباب، تطبيق المهارات المكتسبة والمشاركة في الحياة العامة.

وقد تم قياس جميع المتغيرات (العبارات) في هذا الجزء الثاني على وفق مقياس فئوي متدرج على الصورة: (١) =غير موافق بشدة، (٢) = غير موافق، (٣) = موافق، (٤) = موافق بشدة.

٥- صدق الاستبانة :

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة، وعرضها على المشرف الذي أوصى بإجراء بعض التعديلات على الفقرات، تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على عدد (٥) محكمين وخبراء لأخذ آرائهم وتعديلاتهم على الاستبانة؛ حيث طُلب منهم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة، وذلك من حيث مدى ارتباط كل فقرة من فقراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل فقرة وسلامة صياغتها اللغوية، و ملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرائق تحسينها إما بالحذف أو الإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسباً، فضلا عن مراجعة الجهات الحكومية للاستبانة قبل الموافقة على نشرها، إذ كانت نسبة موافقتهم على العبارات أكثر من (٩٠%) وهو ما ارتضته الباحثة في ضوء الدراسات السابقة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المعالجات الإحصائية:

لقد تم استخدام التكرارات والنسبة المئوية لخصائص العينة لقياس التوزيع التكراري النسبي.

سادساً – نتائج الدراسة وتفسيرها

السؤال الأول: معرفة البيانات الديمغرافية للمعنفات في مراكز حماية المرأة: يمكن معرفة خصائص المعنفات الديمغرافية وذلك من خلال (العمر،والمستوى التعليمي، وعمر الزواج، وصلة القرابة بين الزوجين، وعدد أفراد الأسرة، وطبيعة العمل، واستقلالية المسكن وكذلك للرجل).

ويمكن إجمالها على النحو الآتي:

المستوى التعليمي للزوجة:

الجدول (١) يتبين من خلال نتائجه أنه كلما كانت الزوجة حاصلة على شهادة جامعية أو دراسات عليا زادت نسبة العنف تجاهها بنسبة ٢.٤٦% من العينة. وربما يدل ذلك على كره الزوج أن تكون زوجته أكثر منه تعليما وتأتي في الدرجة الثانية، إذا كان الزوجة حاصلة على الابتدائية أو الإعدادية بنسبة ٢٣.١% واوضح ايضا ان نسبة التعنيف بين الزوجات الحاصلين على الثانوية العامة أو الدبلوم أقل بنسبة بلغت ٢٣.١%.

الجدول (١)

التكرار والنسبة المئوية متغير " المستوى الأكاديمي للزوجة"

المستوى الأكاديمي للزوجة	التكرار	النسبة
الابتدائية – الإعدادية	4	30.8
الثانوية – الدبلوم	3	23.1
جامعي – الدراسات العليا	6	46.2
المجموع	13	100%

المستوى التعليمي للزوج:

الجدول (٢) يتبين من خلاله أنه كلما كان الزوج من الحاصلين على الثانوية العامة أو الدبلوم زادت نسبة التعنيف تجاه زوجته بنسبة بلغت ٦١.٥% من المعنفات. وجاء في الدرجة الثانية إذا كان الزوج حاصل على الابتدائية أو الإعدادية بنسبة ٢٣.١ في المئة واوضح ايضا ان أقل نسبة عنف تأتي من قبل الأزواج الحاصلين على شهادة جامعية أو دراسات عليا بنسبة ١٥.٤% من العينة. مما يدل على أن ارتفاع مستوى تعليم الزوج من الممكن أن يكون سببا في قلة العنف تجاه المرأة.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول (٢)

التكرار والنسبة المئوية متغير " المستوى الأكاديمي للزوج"

المستوى الأكاديمي للزوجة	التكرار	النسبة
الإبتدائية – الإعدادية	3	23.1
ثانوية عامة – الدبلوم	8	61.5
جامعي – الدراسات العليا	2	15.4
المجموع	13	100%

صلة القرابة :

أظهر الجدول (٣) أن أعلى نسبة عنف تتعرض له المرأة تحدث عندما لا يكون بين المرأة وزوجها صلة قرابة بنسبة أكثر قليلا من ٥٣ %. أما إذا كانت الصلة معارف او جيران فقط قلت إلى ٣٠.٨%. أما إذا كان يوجد صلة قرابة قلت نسبة العنف إلى ١٥.٤% وهذا يدل على أن الزوج يعمل حساب لصلة القرابة او الجيران أو المعارف ويعنف أكثر إذا لم توجد هذه الصلة.

الجدول (٣)

التكرار والنسبة المئوية متغير (صلة القرابة بين الزوجين):

صلة القرابة بين الزوجين	التكرار	النسبة
لا توجد صلة قرابة	7	53.8
معارف أو جيران فقط	4	30.8
يوجد صلة قرابة	2	15.4
المجموع	13	100%

عمر الزوجة:

يدل الجدول (٤) ارتفاع نسبة النساء المعنفات كلما زادت أعمارهن إذ بلغت نسبة النساء المعنفات اللائي بلغن ٤١ سنة فما فوق أكثر من ٤٦% من عينة الدراسة وأن نسبة المعنفات، تقل كلما قل عمر المعنفات إذ نرى تناقص النسبة في فيمن أعمارهن ما بين ٣١:٤٠ بمقدار ١٥% تقريبا وهكذا كلما كان عمر المعنفات أقل كانت النسبة أقل.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول (٤)

التكرار والنسبة المئوية متغير (سن الزوجة)

سن الزوجة	التكرار	النسبة
١٨ – ٢٠ سنة	1	7.7
٢١ – ٣٠ سنة	2	15.4
٣١– ٤٠ سنة	4	30.8
من ٤١ سنة وأكثر	6	46.2
المجموع	13	100%

عدد سنوات الزواج

فيما يخص الجدول (٥) يظهر انه كلما زاد عدد سنوات الزواج على ١١ سنه أو أكثر زادت نسبة تعرضها للتعنيف من قبل الزوج وكلما كان عدد سنوات الزواج أقل من خمس سنوات قل العنف ضد المرأة. ،اقل نسبة للعنف عندما كان عدد سنوات الزواج من خمس إلى عشر سنوات إذ بلغت نسبة النساء المعنفات أقل بنسبة بلغت ٧.٧%.

الجدول (٥)

التكرار والنسبة المئوية متغير (سنوات الزواج)

سنوات الزواج	التكرار	النسبة
١١ سنة وأكثر	8	61.5
٥–١٠ سنوات	1	7.7
أقل من ٥ سنوات	4	30.8
المجموع	13	100%

عمر الزوجة وقت الزواج:

فيما يخص الجدول (٦) جاءت أعلى نسبة للنساء المعنفات لمن تزوجنا بعد سن ٢٦ وأكثر. وفي المركز الثاني النساء اللائي تزوجن قبل سن العشرين. واقل نسبة للنساء اللائي تزوجن من سن ٢١ الى ٢٥ سنة. ونستنتج من هذا الجدول أنه كلما تزوجت المرأة بعد سن ٢٦ كانت أكثر عرضة للعنف، وإذا كانت في عمر ٢١ إلى ٢٥ كانت أقل عرضة للتعنيف.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول (٦)

التكرار والنسبة المئوية متغير (عمر الزوجة وقت الزواج)

سن الزوجة عند الزواج	التكرار	النسبة
21 – 25	3	23.1
٢٦ وأكثر	6	46.2
أقل من ٢٠	4	30.8
المجموع	13	100%

عدد الأبناء

وبين الجدول (٧) أكبر نسبة من المعنفات تحدث بين النساء اللائي أنجبن من ٣:٥ أبناء إذ بلغت النسبة بين عينة الدراسة أكثر من ٣٨% تليها في نسبة النساء المعنفات اللائي ليس لديهن أبناء أكثر من ٣٠% من عينة الدراسة تليها نسبة النساء اللائي لديهن من ١:٢ من الأبناء وجاء النساء اللائي لديهن ولد واحد أو بنت واحدة في المرتبة التي تليها. وتأتي في الدرجة الأخيرة من نسبة المعنفات من لديهن أكثر من ٦ أبناء ومن هذا نستنتج أن العنف ضد المرأة لا يرتبط ارتباط وثيقا بعدد الأبناء إلا عندما يصل عدد الأبناء أكثر من ٦ من الأبناء فإنه يتناقص.

الجدول (٧)

التكرار والنسبة المئوية متغير (عدد الأبناء)

عدد الأبناء	التكرار	النسبة
1–2	3	23.1
3–5	5	38.5
٦ وأكثر	1	7.7
لا يوجد	4	30.8
المجموع	13	100%

عدد أفراد الأسرة

يبين الجدول (٨) تساوي نسبة المعنفات إذا كان عدد أفراد الأسرة القاطنين في السكن يتراوح من ٢ إلى ٧ أشخاص حيث بلغت نسبة المعنفات ٣٨% من عينة الدراسة وأن نسبة المعنفات تقل كلما زاد عدد أفراد الأسرة القاطنين في السكن عن ٨. ومن هذا نستنتج أن العنف ضد المرأة يقل كلما زاد عدد أفراد الأسرة القاطنين في السكن ويقل كلما قل عدد أفراد الأسرة القاطنين في السكن.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول (٨)

التكرار والنسبة المئوية متغير (عدد أفراد الأسرة القانطنين في السكن)

عدد أفراد الأسرة القانطين في السكن	التكرار	النسبة
2	4	20.8
3 – 4	4	30.8
5 –7	4	30.8
٨ وأكثر	1	7.7
المجموع	13	100%

طبيعة عمل الزوجة

يُظهر الجدول (٩) أن طبيعة عمل الزوجة تؤثر في تعرض المرأة للعنف. وأن نسبة المعنفات بلغت ٦٩.٢ % هن من يعملن في القطاع الحكومي. وجاء بعدهن النساء اللائي لا يعملن بنسبة ٢٣% تقريبا فيما جاءت أقل نسبة تعنيف بين النساء العاملات في القطاع الخاص. تظهر النتائج أن نسبة النساء المعنفات، ترتفع كلما كانت المرأة تعمل في القطاع الحكومي وتقل في القطاع الخاص.

الجدول (٩)

التكرار والنسبة المئوية متغير (عمل الزوجة)

طبيعة عمل الزوجة	التكرار	النسبة
عمل حكومي	9	69.2
قطاع خاص	1	7.7
لا تعمل	3	23.1
المجموع	13	100%

حالة عمل الزوج

في الجدول (١٠) تظهر النتائج أن أعلى نسبة تتعرض فيها النساء للعنف تبلغ ٦٩.٢%عندما تكون زوجة رجل يعمل. في حين تكون النسبة ١٥.٤% إذا كان الزوج متقاعد أو لا يعمل، مما يدل على أنه الزوج الذي يعمل أكثر عصبية وعنفا وذلك للضغوطات التي قد يتعرض لها خلال عمله.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول (١٠)

التكرار والنسبة المئوية متغير (حالة عمل الزوج)

حالة عمل الزوج	التكرار	النسبة
لا يعمل	2	15.4
متقاعد	2	15.4
يعمل	9	69.2
المجموع	13	100%

طبيعة مسكن الزوجين

يظهر الجدول (١١) إن طبيعة السكن تؤثر في درجة العنف الذي تتعرض له المرأة، فإذا كان المنزل مستقل فأعلى نسبة للتعنيف وهي ٨٤% في حين تقل إلى ٧.٧% في حالة السكن مع أهل الزوج وأهل الزوجة مما يدل على أن الزوج يقلل من التعنيف لأقل درجة ممكنة خوفا من الصدام مع اهله او اهل زوجته.

الجدول (١١)

التكرار والنسبة المئوية متغير (طبيعة مسكن الزوجين)

طبيعة المسكن	التكرار	النسبة
مع أهل الزوج	1	7.7
مع أهل الزوجة	1	7.7
منزل مستقل	11	84.6
المجموع	13	100%

نوع عمل الزوج

واضح من الجدول (١٢) أن نسبة المعنفات أعلى من يعمل أزواجهن في القطاع الخاص، إذ بلغت نسبة العينة ٣٨.٥% وتليها النساء اللائي لا يعمل أزواجهن، وفي الدرجة الثالثة بين النساء المعنفات جاءت من يعمل أزواجهن في القطاع العسكري والشرطي إذ بلغت النسبة ٢٣.١%. وفي المرتبة الأخيرة النساء اللائي يعمل أزواجهن في القطاع الحكومي وفي رأيي أن ذلك يرجع الى ضغوط العمل بالنسبة للأزواج الذين يعملون في القطاع الخاص والقطاع العسكري وكذلك حاله من لا يعمل فهو أكثر عرضة للملل.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الجدول (١٢)

التكرار والنسبة المئوية متغير (نوع وظيفة الزوج)

طبيعة العمل	التكرار	النسبة
شرطة / عسكرية	3	23.1
عمل حكومي	1	7.7
قطاع خاص	5	38.5
لا يعمل	4	30.8
المجموع	13	100%

السؤال ٢: ما أكثر أنواع العنف ضد المرأة انتشار في عينة الدراسة

أهم أنواع العنف انتشاراً بين العينة المعنفة في إمارة الشارقة هي (العنف الجسدي، واللفظي، والنفقة)، إذ بينت النتائج بأن العنف الجسدي واللفظي كانت أعلى نسبة حيث بلغت ٦٩.٢ يليه العنف من خلال عدم النفقة حيث بلغت نسبتهم ٢٣.١. تبين للباحثة أن قضايا النفقة المترتبة على تعنيف المرأة مرتبطة بانخفاض المستوى التعليمي للزوج عن الزوجة، كلما كان متدنيا كان العنف منه أكبر، وكذلك إذا كان الزوج لا يعمل أو متقاعد أو يعمل في القطاع الخاص.

السؤال ٣: ما دور مراكز الحماية للخدمة الاجتماعية في إمارة الشارقة للحدً من العنف ضد المرأة؟

تقوم مراكز الحماية للمرأة المعنفة في إمارة الشارقة بالعديد من الخدمات المعيشية المتكاملة والخدمات الترفيهية، بالإضافة إلى خدمات تمكين قانونية وصحية ونفسية. ويتم توفير الأمن والاستقرار، والإيواء والمساندة الأسرية والقانونية مع توفير برامج تعليمية وترفيهية في مركز إيواء المعنفات.

سابعاً – التوصيات ومقترحاتها:

ويمكن تفسير الدراسة الحالية كخطوة أولى في البحث بدور مراكز الحماية للحد من العنف ضد المرأة. ومع ذلك، ينبغي التعامل مع نتائج هذه الدراسة بحذر بسبب صغر حجم العينة وعدم وجود تفاصيل بشأن لكل حالة. بعض التوصيات لتقليل نسبة المعنفات في مجتمع الإمارات:

- إيجاد آليات تنسيق مشتركة بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالأمور المالية في إمارة الشارقة لتصميم ورش عمل تخصصية خاصة بالمعنفات المتأثرين مالياً مع مراكز

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الحماية، ويتضمن إطار عمل محدد المحاور والمخرجات المستهدفة لتمكين وتعزيز الوعي المالي وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

- تفعيل السياسات والقوانين والأنظمة الحكومية لمكافحة العنف ضد المرأة ، من خلال توفير دعم قانوني في منصات التواصل الاجتماعي أو المواقع المعتمدة في مراكز الحماية لتقديم المشورة القانونية للمرأة المعنفة وتعريفهم بالعقوبات القانونية المناسبة ورادعة للمعتدين.
- تفعيل دور المدارس الحكومية ومشاركتهم مع مراكز الحماية لعمل برامج تدريبية تهدف إلى تصميم برامج فعالة لتوعية الفتيات بحقوقهن وتثقيفهم عن العنف الأسري، وأيضا محوّ التصورات السلبية التي تؤدي إلى تبرير العنف ضد المرأة.
- اختبار الاخصائيين الاجتماعيين والمعنيين في مراكز الحماية بشكل دوري للتأكد من تطوير معارفهم وخبراتهم وآليات التعامل مع المعنفات والطرائق المناسبة لإيجاد حلول تناسب كل حالة، ووضع خطة عمل تدريبية تناسب احتياجاتهم لسد تلك الفجوات لدى الاخصائيين.
- إجراء دراسة معمقة لتحليل منظور الرجال لمفهوم العنف ضد المرأة من خلال تحليل التصورات المرتبطة بمفهوم الذكورة والأدوار الاجتماعية للرجل والمرأة وعلاقات السلطة بين الزوجين والحقوق الزوجية، ومدى تأثير تلك التصورات في استمرار تعرض المرأة المتزوجة للعنف بكافة أشكاله.

هذه التوصيات تعكس نهجًا شاملاً للتغلب على العنف ضد النساء، وينبغي تنفيذها بشكل متكامل ومتعدد الجوانب من قبل الحكومات والمجتمعات والفاعلين الاجتماعيين لتحقيق نتائج فعالة وإيجابية وتقليل نسبة المعنفات في المجتمع.

ثامناً – المراجع:

١. ابن منظور، جمال الدين محمد ابن مكرم (١٩٦٨)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان.
٢. أبو أسعد، أحمد عبد اللطيف (٢٠٠٨)، الإرشاد الزواجي الأسري، دار الشروق، عمان.
٣. أبو المعاطي، ماهر وآخرون (١٩٩٦)، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية القاهرة.
٤. أبو سكينة، نادية، (٢٠١١)، العلاقات والمشكلات الأسرية: دار الفكر للنشر والتوزيع، القاهرة.
٥. أبو شامة، عباس، العنف الأسري (٢٠٠١)، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
٦. الأطرش، حنان (٢٠١٠)، بعنوان العنف الزوجي ضد الزوجة وانعكاساته على الصحة النفسية لدى الزوجات المعنفات في قطاع غزة، ماجستير، في العلوم الاجتماعية نوقشت و أجيزت من جامعة الأزهر – غزة، فلسطين، أغسطس ٢٠١٠، الصفحة ١٥٧.
٧. الأمم المتحدة (٢٠٠٨) ، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، *CEDAW*، التقرير الدوري الأولى من الدول الأطراف، الإمارات العربية المتحدة، ١٧ سبتمبر ٢٠٠٨، الصفحة ٣٤.
٨. جامبل، سارة (٢٠٠٢)، النسوية وما بعد النسوية – دراسة ومعجم لغوي، تر: أحمد الشامي، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة.
٩. جنيدي، مبروك (٢٠١٩)، آليات التطبيق الدولي لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة : مجلة العلوم الإنسانية، العدد ١، يوليو ٢٠١٩، الصفحة ١١٧
١٠. جنيدي، مبروك (٢٠١٩)، آليات التطبيق الدولي لاتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، رسالة ماجستير،
١١. الحميدي، محمد ضيدان (١٤٢٤هـ)، تقدر الذات وعلاقته بالسلوك العدواني، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
١٢. حيلبة، جميل (١٩٨٢م)، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
١٣. دراسة مؤسسة التنمية الأسرية) ٢٠٢٠)، أسباب الطلاق المبكر وتأثيراته في المطلقين في إمارة أبوظبي، إبريل ٢٠٢٠، الصفحة ١٣.
١٤. الرازي، محمد: ١٩٨٨، مختار الصحاح، دار ومكتبة الهلال، بيروت.
١٥. الزين، إبراهيم (٢٠١٩)، عوامل العنف الأسري وآثاره في دول الخليج العربي: شؤون اجتماعية، العدد ١٤١، مارس ٢٠١٩، الصفحة ٤٥.
١٦. سلامة، زيزي (٢٠٢٠)، موقف الشريعة الإسلامية من العنف ضد المرأة، أطروحة الدكتوراه،
١٧. السيد، عبد العاطي وآخرون (٢٠٠٣)، علم اجتماع الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

١٨. شفلوت، جعفر (٢٠٢١)، أنماط جرائم العنف الأسري وعوامله المرتبطة وسبل الحد منه، دراسة ميدانية بمشاركة عينة من المحققين في النيابة العامة بمدينة الرياض: الفكر الشرطي، العدد ١١٨، يوليو ٢٠٢١، صفحة ٢٠٣.

١٩. الطاهر (٢٠٢٠)، الاستقرار الأسري وانعكاسه على جدوى الحياة الاجتماعية، رسالة ماجستير،

٢٠. الطاهر، سركز (٢٠٢٠)، الاستقرار الأسري وانعكاسه على جدوى الحياة الاجتماعية : مجلة كلية الأداب، يونيو ٢٠٢٠، العدد ٢٢، الصفحة ٢٣.

٢١. عزيزو، علي (٢٠١٨)، فعالية نظام حماية المرأة الجزائرية ودعم مشاركتها في مختلف جوانب الحياة: مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، العدد التاسع، المجلد الثاني، ديسمبر ٢٠١٨، صفحة ١٠٦.

٢٢. علياء شكري وآخرون (٢٠٠١)، علم اجتماع المرأة، مكتب زهراء الشرق، القاهرة.

٢٣. العموش، أحمد فلاح (٢٠٠٧)، الطفولة والعنف " تصورات الأطفال للعنف في مجتمع الإمارات :مجلة الدراسات الاجتماعية، يناير ٢٠٠٧، العدد ١٤، الصفحة ١٥.

٢٤. فرج، أمير (٢٠١١م)، الحكام المعاصرة في العنف الأسري، المكتب العربي الحديث، الأزاريطة – الإسكندرية.

٢٥. قانون الحماية من العنف الأسري لدولة الإمارات العربية المتحدة ، مرسوم بقانون اتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ ، الإصدار الأول شزال ١٤٤١هـ – يونيو ٢٠٢٠ م: دار نشر معهد دبي القضائي، دبي.

٢٦. محمد عبد القادر، اسبيقة (٢٠٠٤) ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبيى، جامعة الفاتح – طرابلس.

٢٧. المعايطة، خليل عبد الرحمن وآخرون (٢٠٠٠م)، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر، الأردن.

٢٨. نجلاء، مسعد (٢٠٠٠)، الاستقرار الأسري وعلاقته بمستوى الطموح لدى الأبناء في المرحلة الثانوية بمحافظة القليوبية، رسالة ماجستير، علم الاجتماع نوقشت واجيزت من جامعة المنوفية، مصر، يوليو ٢٠٠٠، الصفحة ٦٤.

٢٩. النقبي، هدى (٢٠١٧)، العنف ضد المرأة في مجتمع دولة الإمارات العربية المحدة من وجهة نظر النساء المعنفات في دور الرعاية الاجتماعية، أطروحة دكتوراه، العلوم الاجتماعية، نوقشت واجتيزت من جامعة مؤتة، يونيو ٢٠١٧، صفحة ٧٨.

٣٠. النير، مصطفى عمر (١٩٩٧م)، العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣١. هلال، ناجي (٢٠١٨)، ضحايا جرائم العنف الأسري دراسة اجتماعية من واقع الإحصاءات الرسمية للمجتمع السعودي: الفكر الشرطي، العدد ١٠٥، ابريل ٢٠١٨، صفحة ٧٥.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

References

1. Abu Al-Maati, Maher et al. (1996), Introduction to Social Work, Cairo College of Social Work.
2. Abu Asaad, Ahmed Abdel Latif (2008), Family Marriage Guidance, Dar Al-Shorouk, Amman.
3. Abu Sakina, Nadia, (2011), Family Relationships and Problems: Dar Al-Fikr for Publishing and Distribution, Cairo.
4. Abu Shama, Abbas, Domestic Violence (2001), Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh.
5. Al-Amoush, Ahmed Falah (2007), Childhood and Violence "Children's Perceptions of Violence in Emirati Society: Journal of Social Studies, January 2007, Issue 14, Page 15.
6. Al-Atrash, Hanan (2010), entitled Marital violence against the wife and its repercussions on the mental health of abused wives in the Gaza Strip, Master's Degree in Social Sciences, discussed and approved by Al-Azhar University - Gaza, Palestine, August 2010, page 157.
7. Al-Humaidi, Muhammad Dhaidan (1424 AH), Self-esteem and its relationship to aggressive behavior, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh.
8. Alia Shukri et al (2001), Sociology of Women, Zahraa Al-Sharq Office, Cairo.
9. Al-Maaytah, Khalil Abdel-Rahman and others (2000), Social Psychology, Dar Al-Fikr, Jordan.
10. Al-Nair, Mustafa Omar (1997), Domestic Violence, Naif Arab Academy for Security Sciences, Riyadh.
11. Al-Naqbi, Hoda (2017), Violence against women in the society of the United Arab Emirates from the point of view of abused women in social care homes, doctoral thesis, social sciences, discussed and passed by Mutah University, June 2017, page 78.
12. Al-Razi, Muhammad: 1988, Mukhtar Al-Sahah, Al-Hilal House and Library, Beirut.
13. Al-Sayed, Abdel-Ati et al. (2003), Family Sociology, University Knowledge House, Alexandria.
14. Al-Taher (2020), Family stability and its impact on the feasibility of social life, Master's thesis,
15. Al-Taher, Sarkaz (2020), Family Stability and its Reflection on the Feasibility of Social Life: Journal of the College of Arts, June 2020, Issue 22, Page 23.
16. Al-Zein, Ibrahim (2019), Factors and Effects of Domestic Violence in the Arab Gulf States: Social Affairs, Issue 141, March 2019, page 45.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

17. Azizo, Ali (2018), The effectiveness of the system for protecting Algerian women and supporting their participation in various aspects of life: Journal of Humanities and Social Sciences, Issue Nine, Volume Two, December 2018, page 106.
18. Cynthia Enloe: Making Feminist sense in international politics, Berkely, University of California, Press, 1998.
19. Family Development Foundation study (2020), causes of early divorce and its effects on divorced people in the Emirate of Abu Dhabi, April 2020, page 13.
20. Farag, Amir (2011), Contemporary Rulings on Domestic Violence, Modern Arab Office, Azarita - Alexandria.
21. Gamble, Sarah (2002), Feminism and Post-Feminism - A Linguistic Study and Dictionary, Trans. Ahmed Al-Shami, National Translation Project, Supreme Council of Culture, Cairo.
22. Hailba, Jamil (1982), The Philosophical Dictionary, Dar Al-Kitab Al-Lubani, Beirut.
23. Hilal, Naji (2018), Victims of Domestic Violence Crimes, a social study based on official statistics of Saudi society: Police Thought, Issue 105, April 2018, page 75.
24. Ibn Manzur, Jamal al-Din Muhammad Ibn Makram (1968), Lisan al-Arab, Dar Sader, Beirut, Lebanon.
25. Junaidi, Mabrouk (2019), Mechanisms for the International Application of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women: Journal of Humanities, Issue 1, July 2019, page 117
26. Junaidi, Mabrouk (2019), Mechanisms for the International Application of the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, Master's Thesis,
27. Mohamed Abdel Qader, Asbaika (2004) The phenomenon of divorce in Libyan society, Al-Fateh University - Tripoli.
28. Naglaa, Massad (2000), Family stability and its relationship to the level of ambition among children in the secondary stage in Qalyubia Governorate, Master's thesis, sociology, discussed and approved by Menoufia University, Egypt, July 2000, page 64.
29. Salama, Zizi (2020), The position of Islamic law on violence against women, doctoral thesis,
30. Sali Fimayor and others, oxford word power. Oxford University, press, New York, 1999.
31. Shaflot, Jaafar (2021), patterns of domestic violence crimes, its associated factors, and ways to reduce it, a field study with the

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

participation of a sample of investigators in the Public Prosecution in Riyadh: Police Thought, Issue 118, July 2021, page 203.

32. The United Arab Emirates Protection from Domestic Violence Law, Federal Decree Law No. (10) of 2019, first edition, Shazal 1441 AH - June 2020 AD: Dubai Judicial Institute Publishing House, Dubai.
33. United Nations (2008), Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women, CEDAW, First Periodic Report of States Parties, United Arab Emirates, 17 September 2008, p. 34.
34. Uzer Darlington Ike, The importance of feminism for men and women, Empower Women, 23 November 2016.